دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل النماذج النظرية والدراسات القياسية

An Analytical Study of the Relationship Between Foreign Direct Investment and International Trade in Light of Theoretical Models and Empirical Studies

مروى مقيدش *

مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية LEEM

جامعة باتنة1 – الجزائر

marwa.mekideche@univ-batna.dz

ليلى شيخة

مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية

جامعة باتنة 1 – الجزائر

Leila.chikha@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام:2023/02/19 تاريخ القبول للنشر:2023/03/08 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل النماذج النظرية والدراسات القياسية، وتوصلت الدراسة بعد فحص العلاقة بين الظاهرتين من خلال نظريات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجهات نظر مختلفة، حيث ترى وجهة النظر الأولى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بدائل لبعضهما البعض، أما وجهة النظر الثانية فترى أنهما متكاملان.

وفيما يخص الدراسات القياسية فقد تباينت النتائج حول طبيعة العلاقة، والتي تختلف باختلاف المنطقة المدروسة، فبعض الدراسات توصلت إلى أنه في حالة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد المضيف هو استثمار موجه نحو التجارة فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تكامل، في حين خلصت دراسات أخرى إلى نتائج عكسية واعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية كبدائل لبعضهما البعض في حالة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتجارة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية، العلاقة، تكامل، استبدال.

تصنيف JEL: F21، F14، P45.

Abstract:

The present research paper aims to study the nature of the relationship between foreign direct investment (FDI) and international trade (IT) in light of theoretical models and empirical studies. The study, after examining the relationship between the two phenomena through theories of IT and FDI, reached different points of view. FDI and IT as alternatives to each other, while the second point of view believes that they are complementary.

The results of the econometric studies varied about the nature of the relationship which differs according to the studied region. Some studies concluded that if the FDI incoming to the host country is a trade-oriented investment, the relationship between FDI and IT is a complementary one, while other studies reached opposite results and considered FDI and IT as alternatives to each other in the event that FDI is anti-trade.

Keywords: Foreign Direct Investment, International Trade, Relationship, Complementarity, Substitutability.

Jel Classification Codes: P45, F14, F21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد ساد اعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم القوى المؤثرة على التجارة الدولية، ويظهر هذا الأثر إما على مستوى قطاع الصادرات أو على مستوى قطاع الواردات، كما تعتبر التجارة الدولية واحدة من أهم القنوات التي ينتقل عبرها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة ككل. مما دفع بالعديد من رواد الفكر الاقتصادي للاهتمام بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

لقد تطرقت العديد من الدراسات والأدبيات السابقة إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وركزت أغلبها على محاولة التعرف على طبيعة هذه العلاقة، ومع ذلك لم تتوصل الدراسات التطبيقية ولا الأدبيات النظرية إلى نتيجة موحدة أو توافقية تبين هذه العلاقة، فمنهم من أشار إلى أنها علاقة تكاملية، ومنهم من اعتبرها تبادلية، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بديلا للتجارة سواء للبلد المضيف أو البلد الأم والعكس. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي: **هل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية متكاملان أم قابلان للاستبدال فيما بينهما؟**

إن الهدف من هذه الورقة هو تحليل نوع العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بالاعتماد على النظريات المفسرة من جهة، ومن جهة أخرى على نتائج الدراسات القياسية ومحاولة تصنيفها حسب نوع العلاقة التي تتوافق مع النظرية المفسرة. وتكمن أهمية ذلك في الكشف عن مدى استناد الدراسات القياسية إلى خلفية نظرية واضحة لتفسير العلاقة بين الظاهرتين. وللوصول إلى ذلك اعتمدت الدراسة على التحليل المعمق لنتائج الدراسات القياسية المتوفرة حول الموضوع ثم تطبيقها على القناعات التي تقوم عليها النظريات المفسرة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وللإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم الورقة البحثية إلى قسمين: القسم الأول يدرس طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل النظريات المفسرة لكل من المتغيرين، ويستعرض القسم الثاني الدراسات القياسية حول هذا الموضوع.

2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في ظل النظريات المفسرة:

سعت العديد من الأدبيات السابقة إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية باعتبارهما أهم نشاطين في مجال الاعمال، ومحاولة دمجهما ضمن إطار نظري متكامل يفسر مدى الارتباط بينهما، ويوضح مجالات وحدود كل منها، لذلك حدث تداخل ملفت بين النظريات المفسرة للظاهرتين معا بشكل يصعب فصلهما في بعض الأحيان حتى وإن لم يتم التصريح بذلك في النظريات المفسرة، بسبب اهتمام إحدى النظريات أو تلك حصرا بإحدى الظاهرتين دون الأخرى، لذلك سيركز التحليل فيما يلي على استنباط العلاقة القائمة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال التركيز على جوانب محددة في كل نظرية، مع الإشارة إلى أن التنظير هنا لا يقصد به الدراسات النظرية بل التأصيل النظري لدى المفكرين الاقتصاديين.

لم تهتم النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر لافتراضها أن قيام التجارة الحرة بين الدول يلغي الحاجة الى انتقال رؤوس الأموال بينها، كما تقوم هذه النظرية على فرضية عدم قابلية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وحرية انتقالها داخل الدولة، والتي تعتبر كأحد أهم فرضياتها الأساسية، وتعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

كما تفسر النظرية التقليدية في مرحلة متقدمة كلا من التجارة والاستثمار بين الدول على أساس الاختلاف في الموارد الطبيعية والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج وبالتالي اختلاف في عوائد عناصر الإنتاج من عمالة وراس المال، كل

هـذه الاختلافـات تـؤدي إلى التخصـص وقيـام التجـارة الدوليـة، ويبـدو أن الاهتمـام بالاسـتثمار بـدأ مـع ظهـور النظريـة النيوكلاسيكية H.O.S (شاكر، 2015، صفحة 2).

2. 1. نموذج هيكشر- أولين- سامولسون (1933) Heckscher-Ohlin-Samuelson:

حسب نموذج H.O.S فإن اختلاف المصادر الطبيعية لعناصر الإنتاج النسبية بين الدول يعتبر أساسا لقيام التجارة الدولية، فالدولة يجب أن تتخصص في السلع التي تحتاج في انتاجها كثافة في العنصر الوفير لديها نسبيا ثم تصدرها وتستورد السلع التي يحتاج انتاجها كثافة في العنصر النادر لديها نسبيا؛ وبالتالي فإن التبادل الدولي حسب هذه النظرية هو تبادل غير مباشر لعناصر الإنتاج الوفيرة مقابل عناصر الإنتاج النادرة، فالدول كثيفة رأس المال تصدر بطريقة غير مباشرة صافي كمية رأس المال وتستورد صافي العمل والعكس بالنسبة لشركائها من الدول، وهذا يعني أن عناصر الإنتاج تنتقل بطريقة غير مباشرة من خلال تصدير واستيراد السلع، وفي هذه الحالة يؤدي التبادل الدولي إلى تساوي العوائد النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج، ولذلك ليس هناك داعي لانتقال عوامل الإنتاج دوليا ومن ضمنها رأس المال متجسدا في الاستثمار الأجنبي المباشر، (Tayara, 2016, p. 51) فتصبح بذلك التجارة الدولية بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن القول أنه حسب المدرسة النيوكلاسيكية وفقا لمنطق H.O.S. فإن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة استبدال بمعنى أن التجارة تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر، أو مثبطة له فمنع انتقال عوامل الإنتاج بين الدول هو منع للاستثمار الأجنبي المباشر وفي ذات الوقت يؤدي إلى قيام التجارة بين الدول، ومن ثم يستنتج أن انخفاض أو توقف الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تشجيع وزيادة التجارة الدولية حسب هذا النموذج.

2.2 . نموذج ميندال (1957) Mundell:

ركز نموذج (1957) Mundell على دراسة العلاقة بين حركة رؤوس الأموال وتجارة السلع بالاعتماد على المبادئ الأساسية لنظرية H.O.S.، مع اسقاطه لأحد فروضها والمتمثل في حرية قيام التجارة بين الدول، وبالتالي افترض تقييدا للتجارة بينها. كما أوضح Mundell أن فرض تعريفة جمركية على واردات السلع كثيفة رأس المال من طرف الدول ذات الندرة النسبية في رأس المال في إطار سياسة إحلال الواردات سيؤدي إلى دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها في المجال الذي يتطلب أكثر رأس المال، لأن تقييد التجارة يمنع تساوي أسعار عناصر الإنتاج (Mundell, 1957, p. 331) وبالتالي يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستيراد.

وقد يكون هذا الإحلال تاما، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بديل تام لتبادل السلع "التجارة الدولية" في شكل واردات حسب هذا النموذج. وتصبح بذلك نظرية ماندل معاكسة تماما لنظرية نموذج هيكشر-أولين-سامولسون H.O.S.

3.2. نظرية دورة حياة المنتج (1966) Vernon:

عجزت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن استيعاب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وذلك لاعتمادها على افتراض عدم قابلية خدمات عوامل الإنتاج للتنقل دوليا. ولكن أدت التغيرات التكنولوجية التي شهدها العقد السادس من القرن العشرين، وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات إلى ظهور نماذج نظرية جديدة تقدم تفسيرا لتغير أنماط التجارة الدولية، ومن بين هذه النماذج نظرية دورة حياة المنتج أحد النظريات الحديثة للتجارة الدولية والتي تعتبر أيضا إحدى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعود نظرية دورة حياة المنتج (PLC) إلى ريموند فيرنون (1966) Vernon والتي حاول من خلالها توضيح المراحل المختلفة التي يمر بها منتج جديد والتغيرات التي تحدث على الميزة النسبية له خلال هذه المراحل، وذلك بالتطبيق على

الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الرائدة في إنتاج السلع الجديدة بفضل تفوقها التكنولوجي، وامتلاكها لليد العاملة الماهرة ورؤوس الأموال (جدو، 2018، صفحة 530).

وقد حاول فرنون من خلال نظريته تفسير مبررات قيام التجارة الدولية وأسباب انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ركز على المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، ويعطي اهتماما خاصا للتفوق التكنولوجي. وتعتبر نموذجا جيدا في التفسير والتنبؤ، ليس فقط بأشكال التبادل التجاري بين الدول بل أيضا لعملية التوسع الدولي للشركات متعددة الجنسيات وتفسير بعض أشكال الاستثمار الأجنبي (Morgan & Katsikeas, 1997, p. 69). وحسب هذا النموذج وتقسم دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل أساسية يتم عرضها حسب المؤلف الأصلي كما يلي: (Vernon, 1966).

الشكل 1: العلاقة بين الاستثمار والتجارة في دورة حياة المنتج عند فيرنون

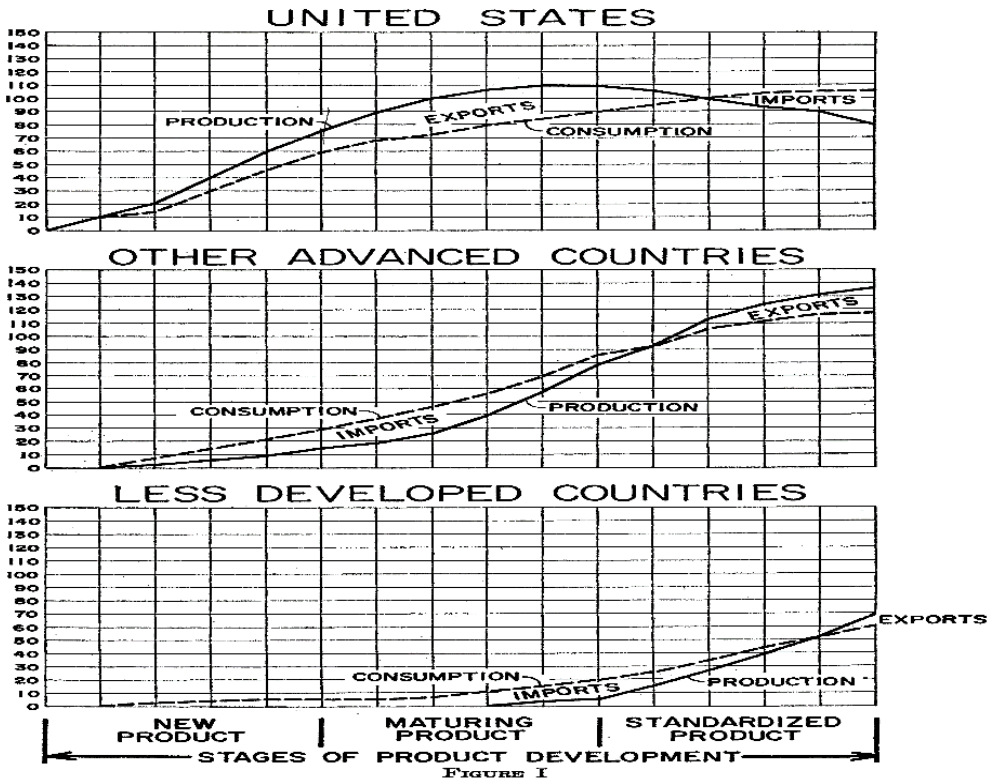

FIGURE 1

Source: (Vernon, 1966, p. 199)

يمكن تفصيل مضمون مراحل دورة حياة المنتج في نموذج فيرنون فيما يلي:

- **مرحلة المنتج الجديد New Product ويطلق عليها أيضا مرحلة التقديم:** في هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة للمنتج في أحد الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية، بإنتاج المنتج الجديد لتفوقها التكنولوجي، وتقوم ببيعه في السوق الداخلي للدولة الأم، كما تسعى للبحث عن فرص تصديرية للدول المتقدمة الأخرى مرتفعة الدخل نتيجة تشابه أذواق المستهلكين مع الأفراد في الدولة المبتكرة للمنتج (Vernon, 1966, p. 196)، وهنا يظهر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر مرحلة التقديم للمنتج الجديد، وذلك من خلال رغبة الشركة الأم في الحفاظ على القوة الاحتكارية في السوق ليصبح أمام الشركة أحد الخيارين إما الاستمرار في الإنتاج المحلي لتلبية حاجات التصدير، أو تقديم تراخيص الإنتاج وفتح فروع للشركة الأم في الخارج، وهذه الصورة تعد من الأشكال الرائجة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- **مرحلة المنتج الناضج Maturing Product:** في هذه المرحلة يتميز المنتج بكثافة اليد العاملة وبالتالي انخفاض تكلفته نتيجة التقليد الذي أدى إلى إبطال مفعول التكنولوجيا، ويتميز المنتج أيضا بسرعة النمو نتيجة تزايد الطلب عليه والذي يصبح أكثر حساسية لعامل الأسعار خاصة مع ظهور المنافسة الداخلية (دخل الدولة الأم) أو تغير الذوق العام للمستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المبيعات والأرباح. وفي هذه المرحلة يزداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتم نقل العملية الإنتاجية من دولة الشركة الأم إلى باقي الدول المتقدمة (شاكر، 2015، صفحة 6) بشكل أكبر من ذي قبل وينخفض مستوى الإنتاج في الدولة الأم، بحيث تصبح هذه الأخيرة مستوردة للمنتج بعد أن كانت منتجة ومصدرة له من أجل حماية سوقها وتلبية حاجاتها المحلية.
- **مرحلة المنتج النمطي Standardized Product:وتدعى أيضا مرحلة الركود.** في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا ولا يمكن تمييزه عن باقي المنتجات سواء في الدولة الأم أو باقي الدول المتقدمة التي تم الانتقال اليها، وتصبح نفقات الإنتاج المنخفضة العامل المحدد لربحية المشروعات نتيجة المنافسة السعرية من الشركات الأخرى، مما يدفع بالشركة الأم إلى توطين هذا المنتج في الدول النامية حيث اليد العاملة والمواد الأولية أكثر انخفاضا مقارنة بالدول المتقدمة بهدف إعادة تصديره مرة أخرى للدولة الأم، وهنا تصبح هذه الدولة مستوردا صرفا للمنتج التي كانت تمثل بالنسبة له منتجا ضرفا.

حسب نظرية فيرنون ومن خلال التمعن في مراحل دورة حياة المنتج يتبين أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في المرحلة الثانية وعلاقة إحلال في المرحلة الثالثة، ويستنتج من هاتين المرحلتين وجود وجهين لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية من جانب الاستيراد ومن جانب التصدير، أما في المرحلة الأولى من هذه النظرية يكون انتاج المنتج وتسويقه محليا ولا تظهر التجارة إلا بشكل محدود في بداية المرحلة أما الاستثمار الأجنبي فهو لا يظهر إلا في أواخر تلك المرحلة حيث يكون أمام الشركة الأم أحد الخيارين اما التصدير للدول المتقدمة الأخرى أو فتح فروع لها في الخارج، ونهاية هذه المرحلة نفسها بداية المرحلة الثانية.

ففي المرحلة الثانية من دورة حياة المنتج نجد أن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الولايات المتحدة يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات من وجهة نظر البلد الأم؛
- بينما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول الأوروبية المتقدمة يؤدي إلى زيادة الصادرات من وجهة نظر البلد المضيف.

وإذا تم التعمق أكثر في التحليل لاكتشفنا أن التجارة في المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج متمثلة في التصدير هي التي أدت إلى تعرف المستهلك الأجنبي على المنتج الجديد، ولو لا ذلك لما توجهت الدولة الأم إلى الاستثمار خارج مواطنها الأصلية للحفاظ على السوق الأجنبي، وتبعا لذلك نشأت تجارة عكسية تتمثل في الاستيراد مثلما تم التطرق إليه سابقا، وهذا دليل على أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ويمكن توضيح هذه العلاقة وفق الشكل التالي:

الشكل 2: محطات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية حسب نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون

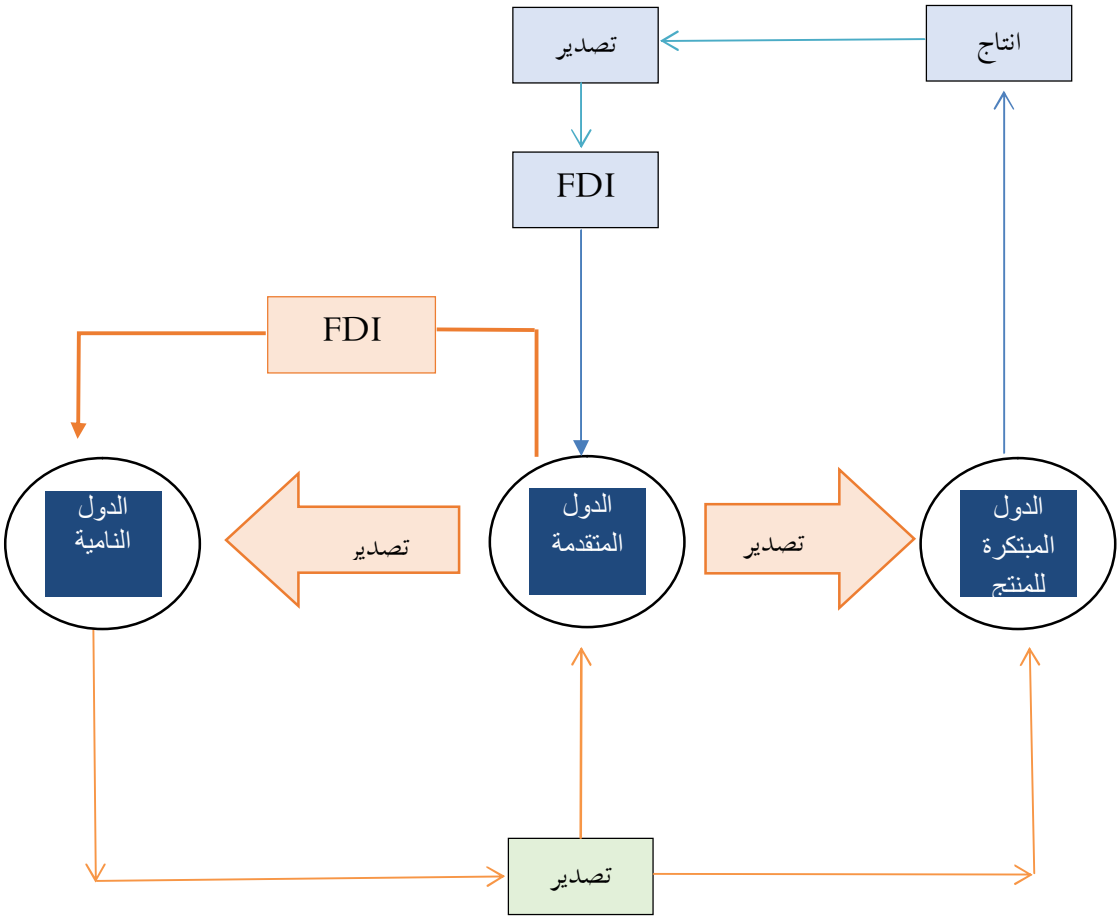

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نظرية دورة حياة المنتج (Vernon, 1966)

4.2. نظرية الإوز الطائر Flying Geese Theory : يعد نموذج Flying Geese من النظريات المهمة التي تؤسس لعلاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. وقد صاغ هذا المصطلح الاقتصادي الياباني كانامي أكاماتسو K.Akamatsu لأول مرة سنة 1937، وتم نشره في الأوساط الأكاديمية في أوائل الستينيات من القرن العشرين. وتقدم النظرية وصفا لدورة حياة الصناعات المختلفة خلال مراحل التنمية الاقتصادية، وتتضمن إعادة توطين الصناعات بتبديل موقعها من بلد لآخر من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل موقع الإنتاج من البلد الأم ذي تكلفة العمالة المرتفعة إلى البلد المضيف منخفض التكلفة لتقليل تكلفة الإنتاج والحفاظ على قدرتها التنافسية (Zafar, 2013, p. 3).

وتفسر هذه النظرية كيف تتحول دولة ما من مستورد لسلعة ما إلى مصنعة لها حيث تعتبر التجارة المحرك الأساسي لهذه النظرية، إذ يتم نقل السلع والتكنولوجيا الجديدة عبر الدول. وترى النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدما مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق)؛ فاليابان كانت تستورد النسيج من بريطانيا ثم تحولت إلى منتج ومصدر لصناعة النسيج، بعدها استطاعت أن تطور صناعات جديدة كانت تعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا العالية، لتتحول صناعة النسيج إلى السرب الأول من الإوز بالاستفادة من تقنية اليابان

ومحاكاة نمط نموها، وبدورها طورت دول السرب الأول من اقتصادياتها وأصبحت تنتج سلعا كثيفة راس المال والتكنولوجيا لتنتقل صناعة النسيج إلى السرب الثاني، وهكذا يتكرر انتقال صناعة النسيج من السرب السابق إلى السرب اللاحق الأقل تقدما. (عايشي، 2009، صفحة 214)

حسب هذا النموذج تقوم الدول التابعة باستيراد السلع الجديدة المبتكرة من الدولة القائدة التي تصدرها بعد اشباع الطلب في سوقها المحلي، وعندما تفقد قدرتها التنافسية في منتج معين فإنها توجه انتاجه خارجا في شكل استثمار أجنبي مباشر من خلال نقل التكنولوجيا والسلع الرأسمالية الضرورية لإنتاج هذه السلعة في البلدان التابعة ليحل الإنتاج المحلي محل الاستيرادات في إطار استراتيجية إحلال الواردات والتصدير للأسواق الأجنبية بعد اشباع حاجاتها المحلية وهكذا. ويمثل هذا التعاقب دورة حياة منتج معين؛ فعلى المستوى التحليلي ترتبط هذه النظرية بنظرية دورة حياة المنتج.

وتجدر الإشارة إلى انه وفق هذا النموذج لا يمكن المقايضة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يتزايد الاستثمار العالمي بشكل مستمر داعما تدفقات التجارة، وبالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر يكون متجها للتجارة ومكملا لاقتصاد البلد المضيف بسبب آثاره على مستويات المعيشة والاستخدام.

5.2. نظرية كوجيما (1973) Kojima: عرفت نظرية الإوز الطائر عدة تعديلات من طرف كل من Kojima وOzawa اللذين ينتميان للمدرسة اليابانية. وتهتم نظرية كوجيما بتفسير الاختلافات بين نماذج الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الدول النامية والنتائج المترتبة عنها من توسع في التجارة الدولية والرفاه العالمي، كما قام بتحديد نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري.

حسب هذا النموذج يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجها للتجارة (كالاستثمار الأجنبي المباشر الياباني) إذا حقق فائض طلب على الاستيرادات وفائض عرض للصادرات عند معدلات التبادل التجاري الأصلية ويحقق الرفاهية الاقتصادية في كلا البلدين المصدر والمضيف، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالترويج للتجارة، وفي هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للتجارة. ويحدث العكس إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتوجه التجاري (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالو.م.أ) حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بنقل الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وذات التكنولوجيا العالية لتحل محل التجارة، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالمفهوم الأمريكي يعد بديلا للتجارة الدولية (حفاف، 2019، صفحة 73).

وحسب كوجيما فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نقل لرأس المال والمهارات الإدارية والمعرفة التقنية إلى البلد المضيف، واعتبره عاملا فعالا للتحول الاقتصادي والتنمية، ومن المعتاد تصنيف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية واستثمارات موجهة نحو العمالة واستثمارات موجهة نحو السوق. واعتمادا عليها قام Kojima بتحديد نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على دوافع كل نوع هما: الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتجارة- Trade-oriented Foreign Direct Investment والاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة- Anti-trade-oriented Foreign Direct Investment، يمكن توضيحهما فيما يلي (Kiyoshi, 1973, p. 2):

1.5.2. الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتجارة Trade-oriented Foreign Direct Investment: يماثل في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنظور الياباني، والذي تهدف من خلاله اليابان إلى تأمين وارداتها من المنتجات الأولية ذات الأهمية الحيوية لاقتصادها مقابل خلق قدرة تصنيعية في البلدان المضيفة (النامية) ويلعب ذلك دورا متناغما لكلا الجانبين، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات اليابانية بنقل الصناعات التي تفقد فيها ميزتها النسبية، في حين أن هذه الميزة تملكها الدول

النامية بفضل توفر الموارد الأولية وانخفاض تكاليف العمالة. ويقتصر هذا النوع من الاستثمار على الصناعات التقليدية الموجهة نحو التصدير(المنسوجات، الصلب، الزراعة...) والتي تتميز بالمنافسة السعرية. ومن ثم:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الموارد الطبيعية** يعتبر استثمارا موجها نحو التجارة أو مولدا للتجارة لأنه ناتج عن رغبة الدولة المستثمرة في زيادة وارداتها من سلعها غير المتوفرة محليا أو غير المواتية نسبيا؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو العمالة** يعتبر أيضا استثمارا موجها للتجارة أو إعادة تنظيم التجارة، ويهدف للوصول إلى أسواق العمل نظرا لأن الأجور في البلد المستثمر تصبح أعلى عاما بعد عام بالنسبة لرأس المال. وكمنتج جديد عادة ما يتميز بكثافة رأس المال والمعرفة مقارنة بالسلع التقليدية، لذا يصبح من المنطقي أن تقوم الدولة المتقدمة (المستثمرة) بتحويل مواقع الإنتاج إلى الدول النامية حيث تسود تكاليف العمالة الأرخص. وبالتالي فإن هذا الاستثمار الأجنبي يساعد في إعادة تنظيم التقسيم الدولي للعمل ونمو التجارة المتناسق بين الدول التي تعاني من ندرة العمالة والدول كثيفة العمالة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقل الصناعات التقليدية كثيفة العمالة أو المنتجات الجديدة التي تستخدم اليد العاملة الرخيصة بشكل مكثف من الدولة المتقدمة المستثمرة ذات الأجر المرتفع إلى الدول النامية ذات الأجر المنخفض؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق** يمكن تقسيمه إلى قسمين: الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن الحواجز الجمركية في البلد المضيف وهو استثمار موجه للتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر الاحتكاري والذي يعتبر مناهضا للتجارة؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن الحواجز الجمركية في البلد المضيف** هو استثمار موجه للتجارة ويهدف إلى الوصول إلى الأسواق المحلية المحمية، حيث تؤدي الرسوم الجمركية ودرجة الحماية المرتفعة على المنتجات النهائية إلى استبدال تصدير المنتجات النهائية بتصدير الأجزاء والمواد والآلات والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه السلع النهائية من الدولة المستثمرة إلى البلد المضيف.

2.5.2. الاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة Anti-trade-oriented Foreign Direct Investment: يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر الاحتكاري وهو أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق، ويعتبر مناهضا للتجارة. ويتجسد عادة في الاستثمار الأمريكي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بنقل الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والتي تمتلك فيها ميزة نسبية كالصناعات التحويلية الجديدة (صناعة الابتكار واحتكار القلة) لتحل محل التجارة، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تراجع التجارة في شكل صادرات.

ويجب التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تكون موجهة نحو التجارة وتخضع لسياسة التجارة الحرة من أجل الاسهام في إعادة تنظيم التقسيم الدولي للعمل ونمو التجارة بين الدول المتقدمة والنامية (تنظيم التجارة بين الشمال والجنوب).

6.2. الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرية التجارة الجديدة

تم تطوير نظرية التجارة الجديدة استجابة لفشل نظريات التجارة الكلاسيكية في دمج المفاهيم التي لوحظت في التدفقات الفعلية للتجارة الدولية مثل التجارة داخل الصناعة. وتمثلت مساهمة نظرية التجارة الجديدة في أنها سمحت ببناء نماذج تجارة التوازن العام والتي يمكن أن تشمل زيادة العوائد القياسية والمنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات.

كانت إحدى نقاط الضعف في المساهمات المبكرة في نظرية التجارة الجديدة هي أنها فشلت في دمج الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أدرجت نماذج التجارة الجديدة الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مهم في التجارة الدولية. وتفيد أن هناك نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأفقي والاستثمار العمودي. يعني الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي أن الشركات متعددة الجنسيات تكرر نفس الأنشطة في عدة مواقع جغرافية مختلفة، بينما يشير الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تحدد مراحل الإنتاج وفقا لتكاليف العوامل .(TAST, 2014, p. 125)

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما يكون الدافع هو البحث عن السوق في المقام الأول وتريد الشركة تلبية طلب السوق الأجنبية من خلال الإنتاج المحلي، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي لديه في المقام الأول دافع البحث عن الكفاءة. (TAST, 2014).

يمكن أن يكون التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي والأفقي مرتبطا بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، حيث يشير الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بدائل بينما يشير الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي إلى علاقة تكاملية.

بعد العرض السابق لمختلف النظريات حول الجدل القائم لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هل هي علاقة تكامل أو علاقة استبدال، يمكن القول أنه حسب نموذج هيكشر-أولين-سامولسون فإن العلاقة بينهما هي علاقة استبدال وأن التجارة الدولية تحل محل الاستثمار، وفي المقابل توصل ميندال في تحليله إلى نفس العلاقة لكنه يعاكس H.O.S في النتيجة واعتبر أن الحركة الحرة للعوامل، التي تمثل الاستثمار، تحل محل التداول الحر للسلع الذي يجسد التجارة الدولية، لتظهر بعدها كل من نظرية فيرنون ونظرية الإوز الطائر واللتان تؤسسان لعلاقة تكاملية بين الاستثمار والتجارة، فزيادة أحدها تؤدي إلى ازدهار الآخر؛ أما كوجيما في تحليله لطبيعة هذه العلاقة فقد قام بتحديد نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على دوافع كل نوع، واعتبر أن العلاقة قد تكون علاقة تكامل إذا كان الاستثمار موجها نحو التجارة كالاستثمار الياباني، وتظهر علاقة الاستبدال إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مناهضا للتجارة مثل الاستثمار الأمريكي.

3. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الدراسات القياسية

مثلما توجد اختلافات في الرأي حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، تقدم الدراسات التجريبية أيضا نتائج متباينة لدول مختلفة، والهدف من عرض الدراسات القياسية في هذا العمل هو تبيان مدى استناد تلك الدراسات إلى خلفية نظرية معينة ومدى توافقها مع مبادئ ونتائج النظريات المفسرة لكل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر التي تم عرضها على طول العنصر الأول من هذا البحث. وقد تم الحصول على الدراسات التي سيتم عرضها فيما يلي بالبحث في قواعد بيانات المجلات لكل من ASJP وDIRECT SCIENCE وGATE RESEARCH وPNST باستخدام الكلمات المفتاحية "FDI" و"INTERNATIONAL TRADE".

1.3. دراسة منير خروف وريم ثوامرية (2017)، الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية، وكذا تأثير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، باستخدام نماذج الانحدار الخطي. وتوصلت النتائج إلى أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر لا تربطهما علاقة تأثير كبيرة، وأن حجم التأثير بينهما لا يتجاوز نسبة مئوية ضعيفة، حيث أن تأثير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز نسبة 11%، أما نسبة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية فلم تتجاوز 14%. ومن خلال اختبار السببية لغرانجر (Granger) تبين وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في اتجاه واحد، حيث أن التجارة الدولية تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر (خروف و ثوامرية، 2017).

يمكن إدراج هذه الدراسة ضمن النموذج الياباني الموجه نحو التجارة، وبالتحديد نظرية كوجيما. ورغم أن الباحث لم يشر إلى ذلك صراحة إلا أن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تنطبق على النموذج الياباني والذي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الموارد الطبيعية استثمارا موجها نحو التجارة، لأنه ناتج عن رغبة الدولة المستثمرة في زيادة وارداتها من المواد الأولية غير المتوفرة محليا، أو غير المواتية نسبيا، لتصبح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في هذه الدراسة علاقة تكامل.

وللإشارة، نظريا يعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر موجها نحو التجارة، إلا أنه وحسب هذه الدراسة وفي حالة الجزائر بالتحديد يمكن اعتباره مناهضا للتجارة، كون الجزائر أحادية التصدير، وتشمل جانب المحروقات فقط ولا يمكننا القول بأن المستثمر الأجنبي يأتي إلى الجزائر من أجل التنويع في هيكل تجارتها، بل العكس من أجل استنزاف ما تملكه من ثروات لصالح بلدان هذه الشركات، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للجزائر في حقيقته يندرج ضمن النموذج الأمريكي المناهض للتجارة.

2.3. دراسة محمد داودي ومحمد قادري (2018)، قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول الMENA (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام VECM):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في 15 دولة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتي تضم إحدى عشر بلدا من الشرق الأوسط (الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، لبنان، العراق، الامارات العربية المتحدة، تركيا، ايران، اليمن والأردن)، وأربعة بلدان من شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر)، وذلك خلال الفترة 2000-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه VECMلبيانات Panel. وبينت النتائج التجريبية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وعلاقة سببية قصيرة الأجل وأحادية الاتجاه من الصادرات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر. واعتمادا على نتائج طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMLOS خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يؤثران تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (داودي و قادري، 2018).

حسب النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته والتي تدل على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الأجل الطويل، يمكننا تصنيفها نظريا ضمن نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون ونظرية الإوز

الطائر والتي تم التطرق اليهما سابقا، حيث تنظران للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على أنهما مكملان لبعضهما، وهو ما يتوافق مع نتائج هذه الدراسة على الرغم من أن الباحث لم يشر إلى ذلك.

3.3. **دراسة وليد حفاف (2019)، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا:** قام الباحث بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وتأثيرها على الدول النامية، وسعى من خلالها إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات في دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب) خلال الفترة (1990-2015)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار غرانجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (صادرات/واردات) في كلا الاتجاهين، بينما هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وسالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات في كل من مصر والمغرب، أما بالنسبة للجزائر فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية سواء في قطاع الصادرات أو الواردات (حفاف، 2019). ومن ثم، من خلال هذه الدراسة يتبين أنه في حالة مصر والمغرب وبناء على النتائج التي توصل اليها الباحث يمكن اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات متكاملان وهذا ما يفسر وجود علاقة موجبة بينهما فزيادة تدفق الاستثمارات للمغرب ومصر يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما يتوافق مع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة الذي أدرجه كوجيما في تحليله. وبالنسبة للجزائر فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وبالتالي يمكن اعتباره مناهضا للتجارة حسب النموذج الأمريكي المندرج ضمن نظرية كوجيما.

4.3. **دراسة Zafar Ahmad Sultan (2013)،**

A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الهند خلال الفترة 1980-2010، باستخدام طريقة جوهانسن Johansen للتكامل المشترك. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازن مستقرة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات. وتظهر سببية جرانجر Granger المستندة إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) أن السببية تبدأ من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وليس العكس، وعلى المدى القصير وحسب جرانجر لا توجد أي علاقة سببية بين المتغيرات في أي من الاتجاهين (Zafar, 2013).

في هذه الدراسة قام الباحث بسرد مختلف النظريات التي تؤسس للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقام بعرض مختلف نتائج الدراسات التجريبية، إلا انه لم يتبنى نظرية واضحة لدراسته. فبعد الدراسة القياسية توصل إلى أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس، وهذا يعني أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند لا يهدف في الغالب إلى تحقيق الكفاءة، ولكن من أجل الاستفادة من حجم السوق المتنامي، وهو ما يتطابق مع النموذج الأمريكي المناهض للتجارة والذي اعتمده كوجيما في نموذجه. وبالتالي يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الهند يعتبر استثمارا مناهضا للتجارة، ومنه يمكن اعتبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للهند والتجارة الدولية علاقة استبدال، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي يحل محل التجارة.

5.3. **دراسة Mukhtarov, S., Alalawneh, M., Ibadov, E., & Huseynli, A. (2019)،**

The impact of foreign direct investment on exports in Jordan: An empirical analysis.

تبحث هذه الدراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الأردن، خلال الفترة 1980-2018، باستخدام نموذج التكامل المشترك لاختبار الانحدار الذاتي الموزع (ARDL BT). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على الصادرات كمتغير تابع على المدى الطويل. وتشير النتائج إلى أن الزيادة بنسبة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة بنسبة 0.13 % في الصادرات. وخلالها أشار الباحث إلى أن هذه النتائج تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ولم يحدد أي نظرية يقصد .(Mukhtarov, Alalawneh, Ibadov, & Huseynli, 2019)

وقد قمنا سابقا بعرض مختلف النظريات التي تؤسس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ويمكننا بالعودة إليها القول بأن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع نظرية كوجيما وبالتحديد النموذج الياباني الموجه نحو التجارة. وبالتالي فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للأردن موجهة نحو التصدير، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي الوارد للأردن والتجارة الدولية الممثلة في التصدير هي علاقة تكامل.

6.3. دراسة **Saeed Tayara (2016)**،

Commerce international et investissements directs étrangers: complémentarité ou substituabilité ?

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية والتجريبية. في البداية قام الباحث بعرض مختلف النماذج النظرية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وأظهرت هذه الأخيرة أن العلاقة بينهما قد تأخذ أحد الشكلين: التكامل أو الاستبدال. أما من الناحية التجريبية، سعى الباحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا (الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، الاستثمار الأجنبي الوارد) والتجارة الخارجية الفرنسية (الصادرات والواردات)، خلال الفترة 1993 - 2012 باستخدام نموذج الجاذبية لبيانات Panel. وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة (Tayara, 2016) ، وهو ما يتوافق مع التحليل النظري الذي يقضي بأن التجارة مع البلدان الناشئة ترتكز على الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، والتي تصاحبها علاقة تكامل، وهذا ما يتطابق مع نظرية التجارة الجديدة.

7.3. دراسة **Hugo Emmanuel Gonzalez (2008)**،

Le commerce international et l'investissement direct étranger en Amérique latine : complémentarité ou substituabilité ? Le cas du Mexique, de l'Argentine et du Brésil.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد العلاقة السببية بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في حالة ثلاث اقتصادات على وجه الخصوص: الارجنتين والبرازيل والمكسيك، باستخدام نموذج Granger وGeweke، وكانت النتائج كالآتي :(Hugo, 2008)

- **بالنسبة للأرجنتين:** العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تكامل، والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للأرجنتين موجه نحو الموارد وهذا ما يتوافق مع نموذج كوجيما الذي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الموارد استثمارا موجها نحو التجارة، وهذا ما يفسر العلاقة الإيجابية بين المتغيرين والتي توصل إليها الباحث، فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى زيادة التجارة في الأرجنتين؛
- **بالنسبة للبرازيل:** توصلت النتائج في حالة البرازيل إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة استبدال، بمعنى أن الاستثمار يحل محل التجارة كون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للبرازيل يستهدف السوق المحلي، وهذا ما ذهب إليه كوجيما في نموذجه الذي اعتبر فيه الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق (الاستثمار

الأجنبي الاحتكاري) استثمارا مناهضا للتجارة، وهذا ما يفسر العلاقة السلبية بين المتغيرين والتي خلص إليها الباحث؛ فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في البرازيل يؤدي إلى انخفاض التدفقات التجارية.

- **بالنسبة للمكسيك:** في حالة الاقتصاد المكسيكي لم يتوصل الباحث إلى تحديد نوع العلاقة التي تربط بين المتغيرين والتي تختلف حسب طبيعة الاستثمار، كون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمكسيك في جانب منه كان يصبو إلى استهداف السوق المحلي وبالتالي فهو استثمار أجنبي مناهض للتجارة والعلاقة هنا هي علاقة استبدال؛ وفي جانب آخر هناك استثمارات أجنبية واردة للمكسيك تستهدف اليد العاملة ذات الأجر المنخفض، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي موجها للتجارة والعلاقة بينهما في ذلك علاقة تكامل.

4. خلاصة:

يدرس هذا العمل طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى النظري والتجريبي؛ فمن الناحية النظرية هناك نوعان من العلاقات: الاستبدال أو التكامل. وقد قدمنا مجموعة من النظريات والنماذج التي تفسر طبيعة أو نوع هذه العلاقة؛ فحسب تحليل هيكشر-أولين- ساموسلسون،«يفترض عدم تنقل عوامل الإنتاج دوليا وهي تنتقل بطريقة غير مباشرة من خلال تصدير واستيراد السلع، كون الدولة تتخصص وتصدر السلع التي تحتاج في انتاجها كثافة العنصر الوفير لديها نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج انتاجها كثافة في العنصر النادر لديها نسبيا، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار أن التجارة الدولية تحل محل الاستثمار الأجنبي المباشر وأن العلاقة بينهما هي علاقة استبدال. وبالمقابل جاء نموذج ميندال الذي افترض فيه تقييدا للتجارة بين الدول من خلال فرض تعريفة جمركية على الواردات كثيفة رأس المال من قبل الدول ذات الندرة النسبية لرأس المال مما يؤدي إلى دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل التجارة الدولية والعلاقة بينهما هي علاقة استبدال.

ومن النظريات المهمة التي تؤسس لعلاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية نجد نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون ونموذج الإوز الطائر لأكاماتسو. بالنسبة لنظرية فيرنون، قسمت دورة حياة المنتج إلى ثلاث مراحل متتالية، تتمثل المرحلة الأولى في المنتج الجديد التي في نهايتها تقوم الشركة الأم المبتكرة للمنتج بفتح فروع لها في بعض الدول المتقدمة لتعيد تصدير نفس المنتج لسوقها المحلي وهنا تصبح العلاقة تكاملية بين التجارة والاستثمار، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى ازدهار التجارة بين الدول. تليها المرحلة الثانية التي تمثل المنتج الناضج وهي استمرار للمرحلة السابقة، حيث يتم نقل العملية الإنتاجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باقي الدول المتقدمة من أجل تلبية احتياجاتها المحلية ومن ثم إعادة استيراده من هذه الدول بعد أن كانت منتجة ومصدرة له، وتبقى طبيعة العلاقة بين التجارة والاستثمار في المرحلة الثانية علاقة تكامل. وفي المرحلة الأخيرة والتي يصبح فيها المنتج نمطيا تقوم الدول المتقدمة بنقل العملية الإنتاجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومن ثم إعادة استيراده من هذه الدول، وهذا ما يوضح لنا علاقة التكامل بين الاستثمار والتجارة. وبالعودة إلى نظرية الإوز الطائر فإنها تفسر كيف تتحول دولة من مستوردة لسلعة ما إلى مصدرة لها وعلى المستوى التحليلي تشبه هذه النظرية نظرية دورة حياة المنتج، وتتبنى علاقة التكامل بين النشاطين.

أما نظرية كوجيما والتي قام من خلالها بتحديد نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي المباشر، النوع الأول يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة مثل الاستثمار الياباني؛ والعلاقة حسب هذا النوع هي علاقة تكامل. والنوع

الثاني يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة مثل الاستثمار الأمريكي وهو استثمار احتكاري ينتج عنه علاقة استبدال بين التجارة والاستثمار.

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الدراسات القياسية فقد تباينت النتائج حسب كل منطقة:

- ❖ في الجزائر أظهرت النتائج خلال الفترة 1990-2014 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل التجارة الدولية وبالتالي فإن العلاقة في هذه الحالة هي علاقة استبدال؛
- ❖ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بينت النتائج التجريبية وجود علاقة تكامل بين المتغيرين وذلك خلال الفترة 2000-2016؛
- ❖ في الهند خلال الفترة 1980-2010، توصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل التجارة؛
- ❖ في الأردن خلال الفترة 1980-2018، خلصت النتائج إلى وجود علاقة تكامل بين الاستثمار والتجارة؛
- ❖ في فرنسا أظهرت النتائج خلال الفترة 1993-2012 أن التجارة والاستثمار متكاملان، ونفس النتيجة تم التوصل إليها في حالة الارجنتين والمكسيك، واختلفت في البرازيل حيث بينت النتائج أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل يؤدي إلى انخفاض التدفقات التجارية وبالتالي وجود علاقة استبدال.

وفي الأخير تبقى دراسة العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر معقدة ولا يمكن استنتاجها من تحليل نظري بحت، فبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وما رافقها من تحرير التجارة الدولية وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع زاد من الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشكل قد يصعب الفصل بينهما في المستقبل، الأمر الذي يفرض تحديات جديدة أمام نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

5. قائمة المراجع:

1. Hugo, E. (2008). Le commerce international et l'investissement direct étranger en Amérique latine : complémentarité ou substituabilité ? Le cas du Mexique, de l'Argentine et du Brésil. Université de Montréal.
2. Kiyoshi, K. (1973, June). A Macroeconomic Approach To Foreign Direct Investment. Hitotsubashi Journal of Economics, 14(1).
3. Morgan, R., & Katsikeas, C. (1997). Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: a critique. Managment Decission, 35(1).
4. Mukhtarov, S., Alalawneh, M., Ibadov, E., & Huseynli, A. (2019). The impact of foreign direct investment on exports in Jordan: An empirical analysis. Journal of international studies, 12(3).
5. Mundell, R. (1957). International Trade and Factor Mobility. The American Economic Review, 47(3).
6. TAST, J. (2014). FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND INTERNATIONAL TRADE IN GLOBALIZATION. Economic Development(1-2).
7. Tayara, S. (2016). Commerce international et investissements directs étrangers : complémentarité ou substituabilité ? Université de Poitiers.
8. Vernon, R. (1966). International Investment and International Trade in the Product Cycle. The Quarterly Journal OF Economics, 80(2), 190-207. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/1880689
9. Zafar, a. (2013). A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India. Journal of Economics and Sustainable Developmen, 4(02).
10. سامية جدو. (2018). قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية الى نظرية الميزة التنافسية. حوليات جامعة الجزائر 1، 3(32).
11. صابر عدلي شاكر. (2015). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: حالة مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 29(2).
12. كمال عايشي. (2009). دور نظرية الاوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري. أبحاث اقتصادية وادارية(6).
13. محمد داودي، ومحمد قادري. (2018). قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول ال) MENAدراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام .(VECM مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية(3).
14. منير خروف، وريم ثوامرية. (2017). الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014 ج 2. مجلة العلوم الإنسانية، 2(8).
15. وليد حفاف. (2019). تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد بوضياف، المسيلة.